جامعة القادسية

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية

بحث مقدم الى مجلس قسم الاقتصاد كجزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم الاقتصادية

اسم الطالب

زينة طالب كزار

بأشراف

م.سعاد جواد كاظم

بسم الله الرحمن الرحيم

((وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله))

صدق الله العظيم

الاهداء

الى اعز الناس واقربهم الى قلبي الى والدتي العزيزة ووالدي العزيز اللذان كانا عونا لي وسندا وكان لدعاهما المبارك اعظم اثر لتسير سفينة البحث حتى ترسو على هذه الصورة

الى من هم اقرب الي من روحي الى من شاركني حضن الام وبهم استمد عزتي واصراري اخوتي

الى اساتذتي واهل الفضل علي الذي غمروني بالحب والتقدير والنصيحة والتوجيه والإرشاد

الى كل الأصدقاء ومن كان يرفقني وصاحبني اثناء دراستي في الجامعة

الى كل هؤلاء اهديهم هذا سائلا الله العلي القدير ان ينفعنا به ويمدنا بتوفيقه .

المقدمة

يعد موضوع المعرفي من المواضيع المعاصرة وقد ارتبط بالتطور الهائل الذي شهدته النظم الاقتصادية والبلدان المتقدمة وخصوصاً في مجال العلوم والتكنلوجيا أذ أصبحت المعرفة والمعلومات من المصادر التي تنعم في تحقيق تنافس عالمي .

واضحى اقتصاد المعرفة يمثل الاقتصاد الذي يساعد على الإنتاج والتوزيع واستعمال المعارف والمعلومات الذي ينعكس في اتجاه نمو تكنلوجي وصناعة تكنلوجية عالية.

ومن هنا تاتي أهمية البحث لتسليط الضوء على الدور المهم لأقتصاد المعرفة في رفع عجلة التنمية الاقتصادية وبالتالي تطور الاقتصاد ككل.

هدف البحث :

يهدف البحث الى معرفة ماهية الاقتصاد المعرفي واهم الصفات التي تميزه عن الاقتصادات التقليدية والمؤشرات التي يتركز عليها هذا الاقتصاد وجعلها في خدمة برامج التنمية وتحفيز الاتجاه نحو استخدام التكنلوجيا المعلومات والاتصالات من قبل افراد المجتمع بهدف نشر المعرفة ومواكبة التطور في هذا المجال .

مشكلة البحث :

ان الاقتصادات الحديثة اليوم تبنى على المعرفة المتركزة على التقدم في تكلنوجيا المعلومات والاتصالات لذا غدت هي المحرك الأساسي في التنمية الاقتصادية وعليه فأن التخلف او التأخر في هذه المجالات من شأنه ان يؤدي الى انخفاض مستوى التنمية الاقتصادية .

فرضية البحث :

انطلق البحث من فريضته مفادها ان التنمية الاقتصادية لكي تتحقق لابد من توفر مجموعة من الأسس والمرتكزات التي يتضمنها الاقتصاد المعرفي كتوفير وسائل اتصال وتكلنوجيا معلومات متطورة ومراكز أبحاث علمية وتدريبية مما يساهم في رفع مستوى الإنتاجية وتطوير القدرات في الاقتصاد .

منهجية البحث :

وللوصول الى هدف البحث اعتمد على أسلوب التحليل الوصفي للبيانات المتوفرة .

هيكلية البحث :

ولتحقيق هدف الدراسة فقد قسم البحث الى عدة محاور تناولت في المبحث الأول الاقتصاد المعرفي (إطار مفاهيمي) وتطرق المبحث الثاني الى دور تقنية المعلومات في التنمية الاقتصادية .

المبحث الأول

الاقتصاد المعرفي (إطار مفاهيمي)

اولاً : مفهوم اقتصاد المعرفة

يعد موضوع اقتصاد المعرفة من المواضيع المعاصرة وهو اصطلاح ارتباط بالتطور الهائل الذي شهدته النظم الاقتصادية المعاصرة وخاصة في البلدان المتقدمة في مجال العلم والتكنلوجيا . وكان من ممهدات هذا النوع من الاقتصادات هو انه ارتبط بالتطور الكبير الذي شهده العقد الاخير من القرن العشرين وبداية الالفية الجديدة من خلال ما احرزه النظام الاقتصادي الرأسمالي من تركم رأس مالي كبير من جهة وتحقيق قفزان نوعية في مجال التقدم العلمي والتقني وثورة الاتصالات والمعلومات من جهة اخرى .

ويرى الفني توفلر Alvin Toffler بأن اقتصاد المعرفة يعد فرعا جديدا من فروع العلوم الاقتصادي وهو يتركز على المعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمعات البشرية[1].

ويشير عالم الادارة الامريكي بيبتردروكر Peterproker بإن المعرفة اصبحت المكون الرئيسي للنظام الاقتصادي والاجتماعي المعاصر ومصدر للثروة فيه[2].

حيث اصبحت المعرفة والمعلومات من المصادر التي تهتم في تحقيق تنافس عالمي . أي ان العلم اليوم اصبح يتعامل مع صناعات معرفية تكون البيانات موادها الاولية والعقل البشري من اهم ادواته الرئيسية وتصبح الافكار منتجاته .

ويذكر المفكر الاقتصادي المعروف (الفريد مارشال "في كتاب "اصول الاقتصاد)ان فئة متعلمة من الافراد لايمكن ان تعيش في فقر لان الانسان بالعلم والمعرفة والوعي والطموح والقدرة على الانتاج والخلق والابداع يستطيع ان يسخر كل عناصر الطبيعة وما تحويه من موارد ولفائدته ورفع مستوئ المعيشة وتوفير الحياة الكريمة له[3].

ويعرف (مايكل سبيتر " Michel Peter) اقتصاد المعرفة بأنه الاقتصاد الذي يسد على الانتاج والتوزيع واستعمال المعارف والمعلومات الذي ينعكس في اتجاه نمو تكنلوجي وصناعة تكنلوجية عالية المستوى[4].

1- **Alvin Toffler , the third ware. USA .Bant am books.1980**

[2] - الانتقال حول الاقتصاد المعرفة في فلسطين –بحث منشور على الانترنيت www.4arab.com / v.show2005

[3] - مصدق جميل حبيب / التعليم والتنمية الاقتصادية / العراق / دار الرشيد للنشر1980.

1- Miche/peter/national Eduction polcy /constructions of the know/edge Economy.Jou.ofeducation-2001

كما يعرف الدكتور " محمد شوكت عليان " بأنه اقتصاد الذي يتحقق فيه المعرفة الجزء الاعظم فالقيمة المضافة[1].

ويلتقي هذا التعريف بتعريف (انطونيوس كرم) الذي يعرف اقتصاد المعرفة بانه الاقتصاد الذي نحقق فيه المعرفة الجزء الاعظم من القيمة المضافة من خلال استثمارها واستعمالها في تطوير عوامل الانتاج التي تؤدي الى تحقيق الثروة[2] .

والمعرفة هنا لا تشمل قاعدة البيانات فحسب انما هي المبنية على ثقافة المعلومات والتكنلوجيا الرقمية .

ومن خلال الاطلاع على مفاهيم التي مرت بنا يرى الباحث بإن اقتصاد المعرفة هو ذلك الذي تشكل فيه المعرفة اساسا للنمو الاقتصادي ومحركا للإنتاج ويمثل ذلك بالتركيز على التكنلوجيا المعلومات والاتصالات ومخرجات مراكز البحوث والمؤسسات العلمية باعتبارها عاملا من العوامل الاساسية التي يتركز عليها هذا النوع من الاقتصاديات اذ ينضر اليوم الى المعرفة باعتبارها عاملا من عوامل الانتاج التي تسهم في رفع الانتاجية وتزيد من فرص العمل .

[1] - د. محمد شوكت عيان / الاقتصاد المعرفي – بحث منشور على الانترنيت – موقع الحضارية 2010/9/21.
[2] - انطونيوس كرم / العرب امام التحديات التكنلوجية / سلسلة عالم المعرفة / الكويت 1982.

ثانياً :ـ خصائص وسمات اقتصاد المعرفة

يتمتع اقتصاد المعرفة بسمات عديدة اهمها [1]:

• الاعتماد بصورة اساسية على الاستثمار في الموارد البشرية ورأس المال الفكري والمعرفي بما يميزه عن التقليدي واستخدام واسع للبحوث والدراسات التطبيقية التي يقوم بها خبراء من ذوي كفاءات.

• العمل على نشر المعارف من خلال التدريب والتعليم والاعلام من اجل بناء انسان يتمتع بمعارف ومهارات وقدرات يمكنه من العمل بفاعلية واقتدار وتدخل في اطار ذلك مسالة محو الامية المعلوماتية والتأهل الرقمي والمعلومات

• تفعيل عملية البحث والتطوير كمحرك للتغير والتنمية فيما يساهم في ايجاد طرق جديدة وبديلة لسير العمليات الاقتصادية

• يمتلك القدرة على ابتكار وايجاد وتوليد منتجات فكرية ومعرفية وغير معرفية تماما لم تتعرضها الاسواق من قبل وهي اكثر اشباعا واخضاعا للمستهلك

• لا توجد موانع للدخول اليه فهو اقتصاد مفتوح بالكامل وبالتالي فانه لا توجد فواصل زمنية او عقبات مكانية امام من يرغب التعامل معه وي كل ما يحتاج اليه معرفة عقلية واردة تشغيلية ووعي كامل بأبعاد وجوانب وجوانب هذا الاقتصاد .

اقتصاد قائم على ذاته وعلى علاقات مع الاقتصادات الاخرى وهو اقتصاد دائم الحركة دائم البحث عن اصحاب المواهب والافكار الجريئة واصحاب العقول الخلاقة.

اما روبرت كرانت فيري ان السمات الاساسية لأقتصاد المعرفة تتمثل في الاتي

*** انه يتركز على اللاملموسات بدل الملموسات : ويعني ذلك هيمنة الخدمات على السلع من حيث المخرجات والمدخلات (الافكار والعلامات التجارية بدل من الارض والالات والمخزونات والاصول الثابتة).**

*** انه شبكي : يتم من خلال تطوير وسائل الاتصال الجديدة كالهواتف الخلوية والاقمار الصناعية والانترنيت والتلفاز التفاعلي .**

*** انه افتراضي : أي التحول من العمل المادي الى الافتراضي وذلك لتلاشي الحدود بين العالم الحقيقي والعالم الخيالي وهذا اصبح ممكنا الرقمتة والشبكات .**

[1] امل اسمر زبون واخرون ، الاقتصاد المعرفي واهميته في التنمية البشرية في العراق ، بحث مقدم الى المؤتمر العالمي الثالث لكلية الادارة والاقتصاد جامعة القادسية .

*** انه رقمي : قرمتة المعلومات له اثر على سعة نقل وخزن ومعالجة المعلومات .**

*** التكنلوجيا الجديدة : فالانترنيت خلق ثروة في كل الاعمال وبالتالي فأن قيود الزمان والمكان تضاءلت وتكفلة بناء انشطة الاعمال انخفضت بشكل كبير .**

*** الاسواق الجديدة : فألاسواق الالكترونية اصبحت اماكن للتجارة.**

ثالثاً : اهمية اقتصاد المعرفة

لقد اصبح الاقتصاد المعرفي الجديد وقعاً حياً ملموساً ، وكان يبدو للبعض انه مازال تحت التكوين والتشكيل ، وان هذا الاقتصاد ينمو بمعدلات سريعة ، وانه يتفوق على الاقتصادات الاخرى كافة ، وبشكل غير مسبوق ، سواء من الناحية الكمية المحسوبة ، او من ناحية النوعية الملموسة .

وان واقعية الانجاز الحي الملموس وان كانت معالجة ملموسة ومقاسة في الدول المتقدمة في الدول المتقدمة ، فأن انغلاق قصور مدى الرؤية في الدول المتخلفة يؤثر في مدى استفادتها من الاقتصاد المعرفي الجديد .

وبذلك فأن الاقتصاد المعرفي يحقق القواعد الاتية (الهاشمي والعزاوي 2007 : 28)[1] :

1- يرغم المؤسسات على التجديد والابتكار .

2- يقوم على نشر المعرفة وتوظيفهما وانتاجها .

3- يحقق التبادل الكترونياً .

4- يحقق مجريات ونواضح تعليمية مرغوبة وجوهرية .

5- يعطي المستهلك ثقة اكبر وخيارات اوسع .

وبالرغم من تلك الاهمية ، فأن اقتصادنا العربي لا يزال بكراً لم يطرق الكثير بعد البوابة ، ولم يحاول الكثير مبر اغواره او التعرف الى ابعاده وجوانبه رغم انها من اكثر الامور اهمية وحيوية في حياة كل منا ، ورغم ذلك فقد تجاهلها البعض وهرب منها الى الارتجالية والعشوائية . واخيراً لابد من القول ان

[1] محمد جبار الشمري ، دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي ، مصدر نموذجا ، بحث منشور على شبكة الانترنيت الموقع التالي www.docuek.com

المعرفة مصدر رئيسي للقوة في الحاضر ،وكذلك في المستقبل ، ان لم تكن هي المصدر الاهم في المستقبل ومن ثم فأنها محور صناعات المستقبل وبدون يحرص الجميع على الحصول عليها .

رابعاً :ـ مفاهيم التنمية الاقتصادية

لقد بلور الاقتصادي (Paul Parana)بول بوران مفهوم التنمية الاقتصادية (Development) على انها الزيادة على مر الزمن في انتاج السلع المادية بالنسبة للفرد وذلك من خلال التوسع في استخدام الموارد العاطلة من الأرض والعمل او في مستوى الإنتاجية بتطوير الإجراءات التنظيمية المشتملة على ترشيد استخدام الموارد والأساليب الإنتاج وتطوير التكلنوجيا[1].

لذا فقد ارتبط موضوع التنمية (Development) بموضوعات التقدم المتناسق لقوى المجتمع التي تساهم في تلبية حاجاتها المادية والاجتماعية والثقافية الهادفة لأشباع حاجاتها المتعدد والتي تتجه نحو التزايد بتحضر المجتمعات .

ووفقا لذلك فإن الابتكار والتكيف والتقدم التقاني ، تبقى جميعها مفاتيح زياد متصاعدة في الإنتاجية الفردية، وهي ما يمكن ان تؤدي الى التغير الاجتماعي ، في كل مراحله ، وطلية عملية التصنيع [2].

وبهذا المفهوم العام للتنمية يمكن الاشار الى ارتباط مفهوم " التخلف " Underdevelopment بتخلف مجتمع ما عن الدرجة العامة لتقدم بعض المجتمعات البشرية والأمم في التحرر من الحاجة والتكالب المحلي والدولي لتلبية حاجاتها ، وارتقاء احوالها ضمن اتجاه الإنسانية لأشباع حاجاتها الإنسانية المادية والثقافية كماً وكيفاً .

ومع التخلف تأتي " التبعية " Dependency كحالة سبب للتخلف وحالة ناتج منه ومفاقمه له إذ تنشأ حالة التبعية في المجتمع العالمي بأعتماد مجتمع ما في العالم في تلبية حاجاتها واشباعها على جهد قوى مجتمع اخر اعتماداً غير متكافى في قوته بين المجتمعين بأفتراق في حاجة وضرورة العناصر المتبادلة سواء من ناحية العدد اللازم للإشباع او من ناحية أهمية نوعية العنصر المتبادل في تحقيق هذا الاشباع وتحرر المجتمع به من حاجة للعناصر الأخرى او تحقيق تكيف معين في أوضاع المجتمع يغنيه عنها .

لا شك ان مفهوم التنمية في القرن الواحد والعشرين ، اخذ ابعاد ومفاهيم أوسع من تلك التي كانت سائدة في منتصف القرن العشرين ، في ضل عصر تتجه فيها الاقصادات نحو العولمة . فقد ارتكزت

---

[1] د. محمد فاضل محمد عزيز ، التنمية الاقتصادية ، بغداد مطبعة الحوادث ،1984 ، ص18.

[2] د. جورج قرم ، التنمية المفقودة ، دراسات في الازمة الحضارية والتنموية العربية ، دار الطليعة للنشر ، الطبعة الأولى ، بيروت، لبنان ، تموز، 1981 ص11.

اغلب عمليات الانماء السابقة على بناء هياكل إنتاجية كبيرة تعتمد اساساً على مدخلات من المواد الأولية ، في عملية الإنتاج ، بينما تؤكد المؤشرات الحالية في القرن الحادي والعشرون اختلافا بشكل كبير بسبب الاستخدام الواسع لتكلنوجيا المعلومات والاتصالات ودورها الواسع في تكوين القيمة المضافة ، وفي انتاج سلع معرفية لا تعتمد في صناعتها على المدخلات من المواد الأولية التي كانت سائدة في القرن الماضي .

فقد اصبح جل اهتمام عملية التنمية البحث في نوعية العاملين وهي بذلك لا تعني القدرات والمهارات المتوفرة لديهم بل تشمل موقفهم وسلوكياتهم التي تنعكس بشكل سلبياً او ايجابياً في وضع مهاراتهم وقدراتهم في طبيعة الاعمال الموكلة ومدى توظيف تلك المهارات لتحقيق اهداف عملية التنمية وبما ان نوعية العاملين غاية الأهمية لتحديد القدرة الأداء ، على انه يجب النظر الى التباين في النظر أهمية ونوعية العاملين وفقاً لطبيعة ومستوى الاعمال الموكلة اليهم ، فهناك وضائف معينة في الجهاز الحكومي لا تؤثر فقط على قدرة هؤلاء الأشخاص لتحمل مسؤوليات ومهام وظائفهم بل وعلى قدرات الأشخاص الاخرين.

إذ ان نوعية الأشخاص الذين يشغلون وظائف قيادية على مستوى القمة او المستوى المتوسط تحدد الى درجة كبيرة ، وبدرجات متفاوتة ، القدرة على مزج الموارد المتاحة (بشرية ومادية ومالية) وبالتالي تؤثر على توجيه اهم العناصر ممثل بالعنصر البشري ، نحو تحقيق الأهداف المرسومة [1].

من هنا يتضح ان كفاءة العاملين والمهارات التي يتمتعون بها كانت احد ابرز أسباب وراء فساد وتعثر جهود التنمية الاقتصادية وانخفاض الإنجازات الفعلية مقارنة بالمتاحة بالقرن الماضي ، كما شكل ضعف نوعية الذين يشغلون الوظائف القيادية ، خاصة في المستويات العليا له بالغ الأثر في الحد من فرص الاستفادة من الموارد المتاحة (مادية ، مالية ، بشرية) لتحقيق التنمية الشاملة التي تعد البشر وسيلتها وتحقيق رفاههم غايتها .

على ان اغلب الدول النامية تعاني من نقص كبير في الكفاءات العلمية والمؤهلة للنهوض بعملية التنمية بمفهومها الشامل والذي تناولته تقارير التنمية البشرية التي يصدرها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) منذ عام 1990 والتي تغطي مجموعة كبيرة ممن مختلف المؤشرات.

[1] د. محمد صادق ، إدارة التنمية وطموحات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربية عام 2000 ، جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، عمان ، الأردن ، 1980 ، ص62-63.

ثانياً : اهداف التنمية الاقتصادية

ان عملية الانماء الاقتصادي التي اعتمدتها الدول النامية لا كثر من نصف قرن كانت تهدف الى تحقيق إصلاحات اقتصادية واجتماعية نذكر منها الاتي[1]:

أ- اجراء تغيرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي .
ب- تحقيق عدالة اكبر في توزيع الدخل .
ت- الاهتمام بنوعية السلع والخدمات .
ث- تحقيق زيادة في متوسط نصيف الفرد من الدخل القومي.
ج- ان تكون الزيادة في متوسط دخل الفرج حقيقية وليست نقدية .
ح- ان تتسم الزيادة في متوسط ادخل الفرد بصفة استمرارية .

من هنا فإن مضمون عملية البناء الاقتصادي في تحقيق تغيرات هيكلية وزيادة متواصلة في النمو معناه فعل متطور واجتماع قوى رئيسية معينة تؤدي الى تحقيق نتائج مستهدفة . ويمكن تحيق ذلك بفعل القوى ذلك او العوامل المحدد مسبقا وبأختصار في دالة الإنتاج كعوامل مباشرة محددة لأمكانيات الإنتاج او تحديد طاقة البلد الإنتاجية وامكانيات النمو ، وبالتالي فهي وفق ما ورد في جميع النظريات :

أ- حالة التقنية والمعرفة بشكل عام .
ب- حجم القوة العاملة ونوعيتها .
ت- حجم رأس المال وتكوينه .
ث- حالة الموارد الطبيعية وماهيتها .

ثالثاً : تنمية رأس المال البشري

وللنهوض بعملية الانماء في رأس المال البشري فإنه يتطلب توجيه الاستثمارات نحو المجالات التالية
[2]

[1] د. محمد عبد العزيز عجمية ، واخرون ، التنمية الاقتصادية ، بين النظرية والتطبيق ، الناشر الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2007 ، ص514-515.
[2] د.نعمة الله نجيب إبراهيم ، أسس علم الاقتصاد ، مؤسسة شباب الجامعة – الإسكندرية مصر العربية ، 2006 ، ص514-515

أ- الاهتمام بمجال الاستثمارات في مجال الخدمات الصحية وهي التي تؤثر بالمورد من ناحية الكم والنوع ، من خلال تخفيض نسب الوفيات من ناحية الكم اما من ناحية النوع فإنه يتمثل في مقاومة الافراد للأمراض وزيادة حيوية العنصر البشري ومن ثم رفع كفاءته الإنتاجية .

ب- الاهتمام في مجال التعليم والاهتمام بإنشاء مراكز التدريب المهني ، ونشر التعليم الفني ، وهذه الاستثمارات تؤدي الى تحسين نوعية رأس المال البشري وزيادة كفاءته ايضاً.

ت- تشجيع هجرة الافراد الى حيث توافر فرص للعمل ، أي إعادة التوزيع الجغرافي للسكان وبما يتلاءم مع متطلبات التنمية من حيث التوزيع الجغرافي للشاريع والتوطن الصناعي في المدن .

المبحث الثاني

دور تقنية المعلومات في التنمية الاقتصادية :

اولاً : تقنية المعلومات وتطبيقاتها الاساسية

ان مصطلح التقنية مشتق من الكلمة (Technical) التي تعني المهارة الفنية او الممارسة الماهرة وتعرف حاليا بأنها ويقصد بها مجموعة المعارف والخبرات المكتسبة التي تحقق انتاج او توزيع سلعة او خدمات . وقد تطورت تكلنوجيا المعلومات بشكل واسع خلال العقود الماضية واقترنت بسرعة بالاتصال لتصبح فيما بعد تقنية المعلومات والاتصال (In formation Communication Technology) ومن اهم الادوات التي تقوم بها هي الربط بين الافراد والمؤسسات والهيئات من اذ الزمان والمكان وعلمت على اعادة تشكيل الكثير من طرائق الحياة الاعتيادية للأفراد والمنظمات والاعمال من خلال الاتصال والبحث والبيع والشراء والتوزيع فضلاً عن اوقات الفراغ وبرز دورها في التشابك الصناعي بفاعلية اكثر مما كانت علية في ظل الاقتصاد التقليدي من خلال علاقات اقل وضوحا واكثر ولكنها اكثر كفاءة وغالبا ما تكون اقل تكلفة واصبحت تمثل عنصرا مهما من عناصر الميزة التنافسية ويلاحظ ذلك في المصارف والمؤسسات المالية وشركات الخدمات التي اصبحت اكثر اعتمادا على تقنية المعلومات في تقديم خدماتها الذي ينعكس بصورة ايجابية على التنمية [1] . وتتمثل اهمية تقنية المعلومات بالنسبة للمؤسسات لانها تعمل على اختصار الوقت والمسافة وترشيد الجهود والموارد وازالة المعوقات وارتفاع اهمية المعلومات في مختلف النشاطات ويرجع سبب الاندفاع المتزايد اتجاه تقنية المعلومات الى قدرتها على حل الكثير من مشاكل العمل وتوفير الميزة التنافسية لمنظمات الاعمال لانها اصولا غير ملموسة اذا احسن استخدامها فستؤدي الى زيادة قدرة مصادر المنظمة الاخرى فضلاً عن الى عدها لخلق القيمة بدلا من التكلفة ويشهد العالم حاليا تغيرات جذرية في سوق التكلنوجيا مثل تعاظم اهمية المدخلات التكنلوجية في عمليات الانتاج والخدمات . ونظرا لأهمية قطاع تقنية المعلومات والاتصالات ودوره في تعزيز مناخ الاستثمار وتحقيق الرفاه والعدالة فأنه يحقق العديد من المكاسب الاقتصادية ومنها :

1- المكاسب الناتجة عن المشاركة في تزايد الطلب العالمي على منتجات تكنلوجيا المعلومات والاتصالات (الاجهزة والبرامج المعلوماتية) وخدماتها ويقدر حجم السوق العالمي للبرامج

[1] د. نبيل علي – الانترنيت وتقل المعرفة في الوطن العربي . ص20-21 للمزيد على الموقع File://H.jehat.com.htm

(500) مليار دولار . وتمكنت الدول المصنعة حديثاً وبعض دول شرق اسيا مثل الصين وماليزيا من الاستئثار بحصة مهمة من السوق العالمي لأجهزة الكمبيوتر الرقمية وشبه المواصلات والمنتجات الاخرى لمعالجة البيانات الالكترونية[1] الامر الذي ادى الى اشاعة النمو وخلق الوظائف في هذه الاقتصادات .

2- المكاسب في الانشطة الاقتصادية والانتاجية بفعل زيادة استخدام رأسمال تقنية المعلومات والاتصالات في قطاعات اقتصادية اخرى قد يكون لها تأثير مهم على الاقتصادات الاكثر فقراً مما يعزز امكانية امكانية تحقيق تنمية تقودها تقنية المعلومات والاتصالات لانها تحقق للبلدان النامية ذات الدخل المنخفض فرصة للقفز وتخطي مراحل التنمية التقليدية عبر التقدم التقني .

3- الامكانات التي تقدمها اقامة الشبكات لتخفيف الفقر وتحسين نوعية الحياة عبر زيادة الدخل واستعمال قدرات الفقراء القابلة للتسويق من المعلومات والمعرفة من خلال استخدام التقدم التقني بواسطة تقنية المعلومات .

وهذا ينبغي النظر لتقنية المعلومات والاتصالات بوصفها اداة وليس هدفاً بحد ذاتها وتمتاز بإمكانياتها للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تطبيقاتها ونشرها وهو ما يحقق فؤائد في كل جوانب الحياة اليومية وتنطوي تطبيقاتها في العمليات والخدمات الحكومية والرعاية الصحية والمعلومات الصحية والتعليم والتدريب والعمل وتوفير فرص العمل والاعمال التجارية والزراعية والنقل وحماية البيئة وادارة الموارد الطبيعية ومنع الكوارث والتنمية الثقافية واستئصال الفقر وغيرها من الاهداف الانمائية المتفق عليها وينبغي ان تكون تطبيقات تقنية المعلومات والاتصالات سهلة الاستعمال ومتاحة للجميع وبتكلفة معقولة وان تكون مكيفة للأحتياجات المحلية من إذ اللغة والثقافة وان تدعم التنمية المستدانة ولهذا الغرض ينبغي ان تؤدي السلطات المحلية دوراً رئيسا في توفير خدمات تكنلوجيا المعلومات والاتصالات لصالح مواطنيها[2].وينبغي ان يشمل ذلك اجراءات في القطاعات التالية :

1- الحكومة الالكترونية .

2- التجارة الالكترونية .

3- الصحة الالكترونية .

4- التعليم الالكترونية .

[1] د. محمد رؤوف حامد / الاتجاهات الاستراتيجية . الاهرام . ص9 للمزيد من المعلومات htt;//www.ahram.org.eg/acpss

[2] المكتب الاقليمي للدول العربية – تقرير منظمة العمل الدولية حول الاستخدام في العالم في عام 2001- حياه العمل في اقتصاد المعلومات بيروت 2001 ص11.

5- البيئة الالكترونية .

6- الزراعة الالكترونية .

ثانياً : دور تقنية المعلومات كمدخل للتنمية الاقتصادية :

تشكل تقنية المعلومات والاتصالات البيئة التحتية لأقتصاد المعرفة وللتجارة الالكترونية وهكذا يشق اقتصاد المعرفة طريقاً جديداً في التاريخ الانساني يجعل تقنية المعلومات والمعرفة العلمية التقنية جزءاً لا يتجزء من معظم الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ويحرص الاقتصاديون السياسيون .

من خلال نظرية النمو الحديثة على بيان العلاقة بين التنمية وتقنية المعلومات ونشير هنا الى ما جاء بقمة اوكيناوا للدول الثماني (G-8) المنعقدة في تموز من عام 2000 في اليابان إذ اقرت وثيقة (ميثاق اوكينا) وجاء فيها (تشكل تقينه المعلومات والاتصالات احدى اعظم القوى الكامنة التي تساهم في تشكيل ملامح القرن الحادي والعشرين وينعكس تأثيرها على طريقة حياة الانسان وتعليمهم وعلمهم على طريقة تفاعل الحكومات مع المجتمع المدني وبسرعة تغدو تقنية المعلومات والاتصالات محركاً حيوياً لنمو الاقتصاد العالمي) وجاء في القمة كذلك (تمنحنا المكاسب المحتملة لأستخدام تقنية المعلومات وعوداً من اجل استنهاض المنافسة وتطوير ورفع مستوى الانتاجية وبخلق النمو الاقتصادي) فضلا عن امكاناتها بتطوير البنية التحتية والوصول الى الاهداف الحيوية مثل تخفيض الفقر والرعاية الصحية والتعليم والافادة من النمو العالمي السريع للتجارة الالكترونية [1] .

وقد حققت بعض الدول النامية تقدماً مهماً في هذا المجال ولا يشكل ميثاق اوكينا الوثيقة الوحيدة بل اعقبه مؤتمر جنيف عام 2003 وقمة تونس عام 2005 والقمة العالمية لمجتمع المعلومات في اجتماعها الثاني في شباط عام 2006 في تونس التي طرحت جمعيها برامجها حول بناء مجتمع المعلومات ودور تقنية المعلومات والاتصالات قاعدة اساسية للاقتصاد المعرفي وباتت تشكل مرتكزاً اساسيا ومهاما لعملية التنمية والتطور والبناء من خلال تطبيقتها وقدراتها على تخطي المراحل التقليدية للتنمية والانتقال الى مسار معرفي يستند على النمو ويتمتع بقيمة مضافة اكبر مما يساعد على تخفيف حالات الفقر وخلق التنمية وتكوين الثروات وتحسين نوعية الحياة [2] .

وتتمتع تقنية المعلومات والاتصالات بأثر بعيد الامد عبر تأمين ادارة سلمية اكثر استجابة وشفافة وتحسين النفاذ الى المعلومات الصحية والتعليمية والاجتماعية وغيرها وتقديم هذه الخدمات لكافة افراد

---

[1] د.شريف كامل شاهين / البنية التحتية للمعلومات والاتصالات اساسا لبناء مجتمع المعلومات في اعمال مؤتمر العربي الاول – القاهرة. اب2005ص9.

[2] د. بشار عباس / دور الاقتصاد المعرفي في التنمية والتعاون الاقتصادي العربي . ص22 للمزيد من معلومات الموقع http//:www.arabcin.net/arabiall/studies/dawr.htn

المجتمع وان استخدام تقنية المعلومات والاتصالات قوة دافعة لتعزيز التنمية الاقتصادية من خلال توسيع الانتاج بزيادة الابتكار (innovation) ومواصلة البحث والتطوير مما يساعد على زيادة الفعالية الاقتصادية والانتاجية فضلا عن للتعليم بوصفه احد الابعاد الاساسية للتنمية البشرية لذلك فأن تقنية المعلومات والاتصالات تلعب دورا حيويا مباشراً في شتى مناحي الحياة الاقتصادية والتنمية والاجتماعية والثقافية [1] . وقد تنبهت الدول المتقدمة مبكراً لهذا الجانب وعمدة الافادة من استخدامات تكنلوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات التنمية والتقدم لتصل الى ما وصلت اليه اليوم وقد ادركت الدول الاخرى والنامية منها تلك الاهمية عندما وجدت ان لا سبيل امامها غير الاخذ بهذه التقنية والافادة من تطبيقاتها خيارا لا بديل عنه للتواصل مع التحولات الجارية في العالم وايجاد الوسائل الضرورية اللازم للتحديث والتطوير وتحقيق النهوض الاقتصادي والتنموي أذ ان تحويل الخدمات والمعاملات المباشرة في الولايات المتحدة الى الخدمة الالكترونية ادى الى توفير 70% من الكلفة المالية التي كانت تنفق لنفس المعاملات عندما كانت تجري بالطرق التقليدية وكذلك بالنسبة الى الدول الاخرى التي سارت في هذا الطريق [2].

أما على مستوى التنمية العربية وفي هذا الاطار فقد شهدت معظم الدول العربية اهتماما ملحوظا في تأسيس البنية السياسية لتقنية المعلومات والاتصالات وصياغة تشريعات التي تدعم توجه الاستثمارات المحلية والاجنبية في هذا القطاع البارز من الاقتصاد العالمي فقد عزمت الدول العربية على تبني سياسات التنمية التقنية خاصة في قطاع المعلومات لانها البديل التنموي الاستراتيجي ولما يمتاز به هذا القطاع من طبيعة اندماجية على المستوى الاقليمي والدولي لأنجاز مستوى افضل من التنمية [3].

وعلى الرغم من تحسن اسعار النفط عام 2000 الا ان اقتصادات العربية لم يطرأ عليها تحسن ملموس وكذلك الحال للدول غير النفطية لذا فالدول العربية بحاجة الى اعادة هيكلية اقتصاداتها بهدف تنويع مصادر الدخل وتطوير قطاعات تدعم التنمية الاقتصادية وتعد دخول مضمار تكنلوجيا المعلومات احد اهم السبل المطروحة في هذا المجال . ان الركود التقني للاقتصادات العربية له اسبابه الداخلية (اقتصادية وتنظيمية وسياسية واجتماعية) وعوامل اخرى تتعلق بتقسيم العمل الدولي فغيبت الدول العربية عن خريطة نقل التقنية بأستثناء صناعة النفط والصناعات المرتبطة بها وفي الدول غير النفطية لا يختلف الامر كثيراً إذ تعتمد على نشاطات اقتصادية مثل النشاط السياحي فضلاً عن السياحة الدينية فضلاً عن لتحويلات في عاملين في الخارج وتعد مصدراً مهماً للدخل في معظم الدول العربية غير النفطية مما ادى الى هبوط تلقائي لمكانة الاقتصاد العربي في النظام العالمي . إذ يعيش العالم مرحلة من التحول من نظام اقتصادي تسانده المعلومات الى اقتصاد المعرفة الذي تشكل تقنية المعلومات ركناً اساسياً في معظم الانشطة الانتاجية وليس أدل على اهمية التقنية من ان المعرفة العلمية والتقنية اصبحت تمثل 80% من اقتصاديات العالم المتقدم بينما 20%المتبقية هي حصة رأس المال والعمالة والموارد

---

[1] منتدى الاعمال العربية نحو مشاركة عربية فعالة في مجتمع عالمي للمعلومات ص39.

[2] د.محمد رؤوف حامد / صناعة التكنلوجيا عالميا وعربيا . مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية مؤسسة الاهرام ص4-6 للمزيد على الموقع www.ahram.orgeg/accpss

[3] د. عبد المنعم الجابري / الحكومة الالكترونية من الطموح الى الواقع / صحيفة26 سبتمبر / صنعاء العدد1103عام2005 ص24.

الطبيعية وان 70%من نفقة الحاسب الالي ترجع الى قيمة البحث والتطوير والاختبار و12%للأيدي في عاملة وذلك من تكلفة المنتج النهائي[1] .

لذا فنحن بحاجة الى ثورة حقيقية في مجالات البحث العلمي والقدرات التكنلوجية في الدول العربية لدعم تطلعاتها التنموية وتنويع اقتصاداتها وتحسين وضعها في تقويم العمل الدولي . وبدأت بعض الدول العربية وضع الميزانيات المخصصة للبحوث ومحاولات لأنشاء المعاهد المتخصصة في مجال تطبيقات المعلومات والالكترونيات الدقيقة والاتصالات[2] ومنها :-

- **مركز بحوث الالكترونيات الملحق بالمركز القومي للبحوث في مصر .**
- **مركز علوم الكومبيوتر وتكنلوجيا المعلومات الملحق بالمركز القومي للبحوث في سوريا .**
- **المعهد الاقليمي للمعلومات والاتصالات في تونس .**
- **مجموعة البحوث الالكترونيات بمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتكنلوجيا بالرياض .**
- **قسم بحوث النظم بعهد الكويت للابحاث العلمية .**
- **المعهد القومي للمعلوماتية في الجزائر .**
- **المركز القومي للحاسب الالي في العراق .**

فضلا عن جماعات البحوث في اقسام العلوم والهندسة التي انشأت في معظم الجامعات العربية وهناك محولات لانشاء صناعة الكترونية عربية الا انها لم تصل للمستوى الذي يؤهلها للدخول في منافسة عالمية لتصنيع الحاسوب ومكوناته اذ يتعذر عليها مواجهه الاستثمارات العالمية الضخمة وبقيت ضمن صناعة الالكترونيات ذات الطابع التجميعي والتصنيع الجزئي وانتشرت صناعة تجميع الحاسبات في مصر والجزائر والعراق كما ان السعودية لها تجربة في انتاج الحاسبات الشخصية ومؤخرا اضافت الدول العربية مؤسسات ومشروعات متخصصة لدعم البحث العلمي والتطبيقات التقنية منها ما دخل حيز التنفيذ ومنها قيد الانشاء مثل مدينة دبي للانترنت في الامارات العربية وجامعة الملك عبد العزيز للعلم والتقنية في السعودية ومشروع وادي التكنلوجيا ومشروعات القرى الذكية ومدينة مبارك في مصر وتهدف هذه المشاريع في مجملها الى دفع البحث العلمي والتطبيقات التكنلوجية العربية فضلا عن لجذب الاستثمارات وتوطين التكنلوجيا في الدول العربية ويعد مجال صناعة البرمجيات مجالا واعدا لعدد من الدول العربية وتربط الدول العربية باشكال ودرجات متفاوتة بارتباطها مع شركات الكمبيوتر والبرمجيات العالمية سواء للاستثمار في الدول العربية او لافتتاح فروع لمنتجاتها[3] ما تقدم يوضح اهمية تقنية المعلومات ودورها الاساس في تشبيك المعلومات

[1] محمد رؤوف حامد / صناعة التكنلوجيا عالمياً وعربياً – ص7 .
[2] مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية / التقرير الاستراتيجي العربي / مؤسسة الاهرام . القاهرة 2003 ص9-12.
[3] منتدى الاعمال العربي (مصدر سابق) ص32.

والمعرفة محليا وعربيا واقليميا واصبحت احد الادوات المهمة في البنى التحتية لاقتصاد المعرفة والذي تزاد فيه نسبة القيمة المضافة وتحقيق التنمية الاقتصادية .

المبحث الثالث

العلاقة بين اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية (الاثار والنتائج)

ان اقتصاد اليوم هو الاقتصاد الذي تكون فيه المعرفة تأخذ حيزاً كبيراً في تكوينه ونهوضه اقتصاد يستند الى المعرفة والذكاء والخبرة والابداع اقتصاد ينمو ويتطور بسرعة هائلة . الاقتصاد الجديد يعطي انطباعاً واضحاً يتناسب مع كل ما ينطوي عليه من تغيرات في التجارة والاتصال والتمويل والادارة والنمو الاقتصادي ومساهمة قطاع تكنلوجيا المعلومات في التجارة الالكترونية وتوجه الاستثمارات الاقتصادية وارتفاعها في تكنلوجيا المعلومات وكذلك انخفاض تكاليف الانتاجية وان الانسانية خلال تاريخها تمر بمراحل تنمو فيها المعرفة وتتطور في شتى العلوم وعلم الاقتصاد هو احد العلوم التي اخذت القسط المهم من تطور وتحسين تنظيم المؤسسات الانتاجية والخدمية هذا النمط من الاقتصاد يختلف عن الاقتصاد التقليدي وهو يعني في جوهره تحول المعلومات الى سلعة مهمة في المجتمع بعد تحول المعارف العلمية من شكلها الرقمي الجامد الى شكل رقمي يساهم في العملية الانتاجية والخدمية ان العصر الجديد الذي نعيشه الان له اهمية خاصة وغير مسبوقة تتلخص هذه الاهمية من خلال حقيقتين رئيستين هما :-

- **التراكم المعرفي والانساني والمهارات والامكانات اسفرت عن رفع المستوى المعاشي وحققت الرفاهية من خلال تطويعها للمعارف والمهارات من اجل زيادة مستوى الانتاج وبالتالي زيادة الدخل**
- **انتشار التقنيات الحديثة بتكاليف منخفضة وبكميات كبيرة وعلى نطاق واسع وبشكل كبير جداً ادى كل ذلك الى تقليس المسافات بين البلدان والشعوب إن تحالف وتكتل المعرفة مع الاقتصاد اظهر تأثيراً واضحاً ومهما على اقتصادات البلدان المتطورة والشركات في جميع المجالات وخاصة التنموية منها ان عصر تكنلوجيا المعلومات مهد الطريق للأقتصاد القائم على المعرفة (knowledge – based econiomy) ان يشق طريقه نحو التنمية الاقتصادية ان المعرفة تمثل الاساس للتطور المستقبلي . وهي المحرك للنمو الاقتصادي وهي تعمل على استنهاض روح المنافسة وتطويرها ورفع مستوى الانتاجية وان في الاقتصاد المعرفي يتحقق الجزء المهم من**

القيمة المضافة [1] وان المعرفة تكون مكوناً اساسيا في العملية الانتاجية وان النمو الاقتصادي يزداد ويتطور ويتم خلق الثورة للفرد او المجتمع . ان استخدام تكلنوجيا المعلومات سوف يعمل على استنهاض روح المنافسة وتطويرها ويرفع مستوى الانتاجية وخلق النمو الاقتصادي وبالتالي اكتساب فؤائد اقتصادية واجتماعية ولأجل ذلك كله لابد من ارساء الاسس التالية :

- **اصلاحات اقتصادية وبنيوية لتدعيم فعالية الانتاج والابداع والمنافسة .**
- **تطوير الموارد البشرية لأجل الاستجابة لمتطلبات عصر تكنلوجيا المعلومات**
- **توفير امكانية التمتع بالنفاذ الى شبكات المعلومات والاتصالات لكل فرد**
- **كسر هوة الانقسام الرقمي وبالتالي تجسير هذه الهوة وهذا الانقسام .**
- **تطوير حاضنات لثقافة عصر المعلومات والاتصالات وتشجيع المواطنين في احتضان تلك الثقافات ففي العصر الحديث من الالفية الثالثة اصبحت المعرفة العلمية الطريق الوحيد للتنمية [2] .**

ان الاقتصاد المستند الى المعرفة واستعمالاتها المتعددة يقوم بأنتاج المنافع الاقتصادية حيث يتم الانتقال في هذا الاقتصادية من الاساليب التقليدية للأنتاج والصناعة الى قواعد واساليب فائق التقنية وفق عقلية فذة وكفوءة حيث ان 70%من العمال في الاقتصادات يستخدمون مصنع رؤوسهم وليس ايديهم في الانتاج .

ان الاقتصاد المعرفي يختلف عن الاقتصاد التقليدي من حيث طبيعة مشكلة الندرة حيث هذه المشكلة غير موجودة في الاقتصاد المعرفي ولا يعاني منها بل يسمى هذا الاقتصاد بأقتصاد الوفرة ويمتاز ايضا بخفة الحركة وان مجالاته تمثل عناقيد تتجسد بمركز البحث والتطوير والجامعات . ومختبرات البحث العلمي في هذا الاقتصاد اتجهت الصناعات الحديثة الى ما يعرف بتكنيك تفتيت المهارات وهذا التكنيك يعتمد على تقليل الاعتماد على العمالة ذات الخبرة والمهارة العالية وكذلك تفتيت مهام التصنيع المعقدة الى مهام ابسط يمكن ادارتها بعمالة ذات مهارات منخفضة وفي ظل هذا الاقتصاد فأن العالم بدأ عملية تحول الرجوع عنها بما يمثله من ثورة فكرية وتعليمية وتكنلوجية وتنظيمية تساهم في عملية التنمية الاقتصادية بشكل سريع ومتصاعد إن توظيف تكنلوجيا المعرفة تساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية ونقل المجتمع من مرحلة التخلف الى مرحلة التطور وبالتالي زيادة الدخل الفردي إن التقدم الاقتصادي والتنمية لا يمكن تحقيقهما الا من خلال

- **قاعدة بشرية متعلمة**
- **بنية اساسية للاتصالات والمعلومات**
- **تسخير وتوظيف تكنلوجيا المعلومات والاتصالات للنهوض بأهداف التنمية الاقتصادية .**

[1] الدكتور محمد مرياتي ، اقتصاد المعرفة ، الاسكوا ، بيروت .
[2] مركز المرأة للبحوث والتدريب ، المرأة والعلوم والتنمية http://www.Wrtcau.org .

لقد تمخضت عن هذه الطفرة في المعلومات والمعرفة والاتصالات آثارا بعيدة المدى في التنمية الاقتصادية [1] وامكانات هائلة في الاقتصادات المتطورة وهذا كله يمثل تحديا كبيرا امام الدول النامية من خلال الفجوة الرقمية (Digital Gap) الكبيرة حيث لم تعد المسألة هل تواجه هذه الدول التحدي ام تعطيه ظهرها بل اصبح الموضوع اكثر صعوبة حيث اصبح التحدي مفروضا ولا بد من مواجهته وكيفية مواجهته وهذا التحدي لا يمثل فقط في الكم الهائل من المعرفة فحسب بل ايضا يتمثل في كفاءة انتشار واستخدام المعلومات . إن تضييق فجوة المعلومات Information Gap لن يتم الا من خلال

1- تطوير القوانين والانظمة وبما يتلاءم مع عصر الانوار (عصر المعرفة) .
2- تحديث برامج المنظومة التعليمية .
3- تفعيل المرافق الادارية والانتاجية .
4- دعم الابتكار .
5- تنسيق الجهود .
6- اكتساب المعرفة وتوظيفها .

وفيما يلي جدول بين نسبة مساهمة قصاع الاتصالات والمعلومات من الناتج العالمي وحجم قطاع المعلومات والاتصالات ... ترليون دولار .

السنة	القيمة	النسبة
1993	1.25	5.5
1996	1.7	6
2003	2.4	6.8
2004	3.5	8
2005	7	10

ان العلاقة بين التنمية وتوليد المعرفة اصبحت اكثر وضوحا يوما بعد يوم بعد مراجعة دقيقة للاقتصاديات الدولية المتطورة حيث " ان اكثر من 50% من الناتج المحلي للدول المتقدمة مبني على المعرفة "[2] وان الاستثمار في المعلومات والمعرفة يعد احد العوامل المحفزة للتنمية الاقتصادية من خلال زيادة الانتاجية وزيادة فرص العمل .

[1] الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغرب اسيا البيان الختامي للقمة العالمية لمجتمع المعلومات ، بيروت 2003.
[2] عبد الناصر سلطان ، مع اقتصاد المعرفة ، جريدة الفرات الالكترونية .

لذلك من الضروري بناء سياسات صديقة لتكنولوجيا المعلومات من خلال بناء بيئة نظيفة تستثمر تكنلوجيا المعلومات وتطوير المبادرات الفردية والجماعية وعقد الشراكة بين (الحكومات ، المنظمات ، القطاع الخاص) ولأجل انعاش التنمية فمن الاهتمام بالخطوات التالية :

1- **بناء بيئة تكنلوجية صناعية تجميعية.**
2- **بناء بيئة تكنلوجية صناعية ابداعية .**
3- **بناء بيئة اتصالات ومعلومات .**
4- **بناء جامعات تقنية ترتبط مع جامعات العالم .**
5- **تطوير الادارة التكنلوجيا**
6- **تخطيط وتنفيذ مهام المعرفة .**
7- **مبادرات قطاعية في كافة المجالات .**
8- **تشجيع الاستثمار التقني .**
9- **اقامة مدينة لأحتضان العلماء .**

ان سمات التنمية الاقتصادية في عصر اقتصاد المعرفة [1] يمكن توضيحها بما يلي :

- **التطور الايجابي والسريع في الاقتصادات العالمية .**
- **استثمارات هائلة بأموال قليلة**
- **ايدي عاملة قليلة وروح مبادرة كبيرة**
- **انفتاح اقتصادي وتكامل في المراحل الصناعية .**
- **مبدأ الشراكة من اجل الجميع .**
- **اهتمام متنامي في المنظومة التعليمية .**
- **خلق المبادرات الوطنية لأستيعاب اليد العاملة .**
- **ترسيخ قيم المسؤولية الجماعية .**
- **ربط استراتيجية المنظومة التقنية والتعليمية باستراتيجيات التنمية الاقتصادية .**
- **التوسع في استخدام وسائل المعرفة والمعلومات بشكل كفوء.**

وهكذا ومثلما الطاقة وقود الحياة فأن المعرفة وقود التنمية الاقتصادية وان المعرفة منذ الخليقة والى يومنا سوف تستمر وتبقى المحرك المهم لرقي الفرد والمجتمع وتطوره وهي بالتالي تقود المجتمعات الى مستويات متقدمة من التنمية الاقتصادية يمكن الجزم ان المعادلة والعلاقة بين التنمية والمعرفة محسومة

[1] الدكتور هشام الشريف ، تحديثات مجتمع المعرفة http://www.-Blog Beta mashy.com

حيث لا تنمية بدون معرفة ولا معرفة بدون تنمية فأن كلا طرفي المعادلة بحاجة للأخر وهذه العلاقة تعد من المسلمات وان تنمية جادة ولا اصلاح شامل دون معرفة ناهضة .

الاستنتاجات :-

1- ان اقتصاد المعرفة يركز على الاستثمار في الموجودات الفكرية والمعرفية غير الملموسة اكثر من تركيزه على الموجودات المادية الملموسة .

2- اصبحت المعرفة مفتاح النمو الاقتصادي واهم عناصر الانتاج الحديثة لتكوين الثروة في الاقتصاد المعرفي وادخلت العالم في تفاعلات جديدة بأسقاطها المستمر لحدود الزمان والمكان واتسمت لخصائص اقتصادية لتمثيل الاطار الفكري لأقتصاد المعرفة .

3- ساعد الاقتصاد المعرفي في توفير فرص العمل عمل ساعدت في حل مشكلة البطالة .

4- تؤكد النظريات الحديثة ان الاستثمار في الابحاث والتطور في الابداع التقني هو الذي يشكل القانون الدافع للنمو الاقتصادي على عكس النظريات التقليدية .

التوصيات :-

1- تفعيل شبكة الانترنيت وزيادة استخدامها وتشجيعها من قبل الحكومات والمؤسسات والافراد (لانها اهم تقنية مستخدمة في اقتصاد المعرفة وتعد الاكثر تطور او الاسرع انتشاراً في دعم عملية التنمية.

2- تشجيع الاستثمار في قطاعات الاقتصاد المعرفي لا سيما في مجالات الاتصالات والخدمات والمعلومات لما تمتاز به من سرعة وارتفاع مردودها الاقتصادي ومساهمتها في التنمية الاقتصادية

3- زياد الانفاق على الركائز الاساسية للأقتصاد الجديد والمتمثلة بالبحث والتطوير والتعليم المستمر وتنمية الموارد البشرية لما لتلك الركائز من اهمية في عملية التنمية .

المصادر

المصادر العربية

[1] - الانتقال حول الاقتصاد المعرفة في فلسطين

[1] - مصدق جميل حبيب / التعليم والتنمية الاقتصادية / العراق / دار الرشيد للنشر1980.

1 - د. محمد شوكت عيان / الاقتصاد المعرفي – بحث منشور على الانترنيت – موقع الحضارية 2010/9/21.

[1] - انطونيوس كرم / العرب امام التحديات التكنلوجية / سلسلة عالم المعرفة / الكويت 1982.

[1] امل اسمر زبون واخرون ، الاقتصاد المعرفي واهميته في التنمية البشرية في العراق ، بحث مقدم الى المؤتمر العالمي الثالث لكلية الادارة والاقتصاد جامعة القادسية .

[1] محمد جبار الشمري ، دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي ، مصدر نموذجا ،

[1] د. محمد فاضل محمد عزيز ، التنمية الاقتصادية ، بغداد مطبعة الحوادث ،1984 ، ص18.

[1] د. جورج قرم ، التنمية المفقودة ، دراسات في الازمة الحضارية والتنموية العربية ، دار الطليعة للنشر ، الطبعة الأولى ، بيروت، لبنان ، تموز، 1981 ص11.

[1] د. محمد صادق ، إدارة التنمية وطموحات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربية عام 2000 ، جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، عمان ، الأردن ، 1980 ، ص62-63.

[1] د. محمد عبد العزيز عجمية ، واخرون ، التنمية الاقتصادية ، بين النظرية والتطبيق ، الناشر الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2007 ، ص514-515.

[1] د.نعمة الله نجيب إبراهيم ، أسس علم الاقتصاد ، مؤسسة شباب الجامعة – الإسكندرية مصر العربية ، 2006 ، ص514-515

[1] د. نبيل علي – الانترنيت وتقل المعرفة في الوطن العربي . ص20-21

[1] د. محمد رؤوف حامد / الاتجاهات الاستراتيجية . الاهرام . ص9

[1] المكتب الاقليمي للدول العربية – تقرير منظمة العمل الدولية حول الاستخدام في العالم في عام 2001- حياه العمل في اقتصاد المعلومات بيروت 2001 ص11.

[1] د.شريف كامل شاهين / البنية التحتية للمعلومات والاتصالات اساسا لبناء مجتمع المعلومات في اعمال مؤتمر العربي الاول – القاهرة. اب2005ص9.

[1] د. بشار عباس / دور الاقتصاد المعرفي في التنمية والتعاون الاقتصادي العربي . ص22

[1] منتدى الاعمال العربية نحو مشاركة عربية فعالة في مجتمع عالمي للمعلومات ص39.

[1] د.محمد رؤوف حامد / صناعة التكنلوجيا عالميا وعربيا . مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية مؤسسة الاهرام ص4-6

[1] د. عبد المنعم الجابري / الحكومة الالكترونية من الطموح الى الواقع / صحيفة26 سيتمبر / صنعاء العدد1103عام2005 ص24.

[1] محمد رؤوف حامد / صناعة التكنلوجيا عالمياً وعربياً – ص7 .

[1] مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية / التقرير الاستراتيجي العربي / مؤسسة الاهرام . القاهرة 2003 ص9-12.

[1] منتدى الاعمال العربي (مصدر سابق) ص32.

[1] الدكتور محمد مرياتي ، اقتصاد المعرفة ، الاسكوا ، بيروت .

[1] مركز المرأة للبحوث والتدريب ، المرأة والعلوم والتنمية

[1] الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغرب اسيا البيان الختامي للقمة العالمية لمجتمع المعلومات ، بيروت 2003.

[1] عبد الناصر سلطان ، مع اقتصاد المعرفة ، جريدة الفرات الالكترونية .

1-الدكتور هشام الشريف ، تحديثات مجتمع المعرفة

المصادر الأجنبية

1- **Alvin Toffler , the third ware. USA .Bant am books.1980**

1- Miche/peter/national Eduction polcy /constructions of the know/edge Economy.Jou.ofeducation-2001

المواقع

–بحث منشور على الانترنيت www.4arab.com / v.show2005

بحث منشور على شبكة الانترنيت الموقع التالي www.docuek.com

للمزيد على الموقع File ://H.jehat.com.htm

للمزيد من المعلومات htt;//www.ahram.org.eg/acpss

للمزيد من معلومات الموقع http//:www.arabcin.net/arabiall/studies/dawr.htn

للمزيد على الموقع www.ahram.orgeg/accpss

. http://www.Wrtcau.org

http://www.-Blog Beta mashy.com